



MENA-OECD
Competitiveness Programme

2020 MEETING OF THE MENA-OECD
WORKING GROUP ON CORPORATE
GOVERNANCE

21 October 2020

Summary Note

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اجتماع مجموعة عمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن
حوكمة الشركات لسنة 2020

بتاريخ 21 أكتوبر 2020

ملخص محضر الاجتماع

نحو استثمارات أفضل وأكثر من خلال أسواق رأس مال ناضجة وبيئة مؤسسية

انطلاقاً من الإنجازات التي حققتها مجموعة العمل، يقيم اجتماع عام 2020 التقدم المحرز والتحديات التي تواجه تنفيذ إصلاحات في المجالات الرئيسية الأربعة المحددة في تقريرها لعام 2019 بعنوان "حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: بناء إطار للتنافسية والنمو" وبصفة خاصة في ظل أزمة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). كما حدد الاجتماع أولويات العمل المستقبلي في سياق تجديد التفويض فيما يتصل بمبادرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن حوكمة الشركات والتنافسية من أجل التنمية لأعوام 2021-2025.



Ms. Gabriela Figueiredo Dias

السيدة/ غابرييلا فيجيريديو دياس



H.E. Obaid Al Zaabi

سعادة السيد/ عبيد الزعابي



Mr. Carlos Conde

السيد/ كارلوس كوندي

فقد جذب الاجتماع الافتراضي 90 مشاركًا من أكثر من 20 دولة فضلًا عن تفاعل المنظمات الإقليمية والدولية وصناع القرار في سوق الأوراق المالية والجهات التنظيمية للبنوك والبورصات والمستثمرين والوكالات المملوكة للدولة والأكاديميات وخبراء المجتمع المدني والقطاع الخاص الآخرين في تلك النقاش. فدرات الجلسات كمداولات اتسمت بأعلى المستويات التفاعلية بين المتحدثين. وافتتح الجلسة رؤسائها المشاركين السيدة/ غابرييلا فيجيريديو دياس، رئيسة لجنة الأوراق المالية البرتغالية ونائبة رئيس لجنة حوكمة الشركات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وسعادة الدكتور/ عبيد الزعابي، الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية ورئيس لجنة الشرق الأوسط وأفريقيا بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والسيد/ كارلوس كوندي.

آخر المستجدات عن حوكمة الشركات بما في ذلك جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

تغير أولويات حوكمة الشركات وزيادة التركيز على إدارة المخاطر والمسؤوليات الاجتماعية.

لقد أثرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تأثيرًا بالغًا على اقتصاد ومجتمع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقد أُلقت المناقشات الضوء على ما يلي:

- أدت الأزمة إلى تسريع وتيرة الاتجاهات الحالية فيما يتعلق بسياسات حوكمة الشركات في المنطقة، بما في ذلك التركيز على الاستدامة.
- أصبحت زيادة الوعي والتقارير التي توضح الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية مظاهر للاستثمارات المستدامة بالغة الأهمية.
- أصبح للجهات التنظيمية والرقابية دور رئيسي في دعم الشركات للحد من التأثيرات السلبية للأزمة.
- يجب تناول المسائل الشمولية مثل التأثيرات الغير متكافئة على المجموعات الهشة اقتصاديًا بما في ذلك

- مجموعات المرأة والشباب والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- يعد الوصول إلى رأس المال والتكنولوجيا عاملاً رئيسياً لتحسين الشمولية.

المُضي قُدماً

- ◀ تقوم الشركات بدور رئيسي في التنمية الرائدة في المنطقة خلال فترة ما بعد الأزمة.
- ◀ تحتاج مجالس إدارات الشركات مزيد من التنوع لتعزيز التفكير الابتكاري في استراتيجيات لتنويع الاقتصاد بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعيداً عن اعتمادها على البترول والغاز.

التقدم المحرز وتحديات تنفيذ الاستراتيجيات لتحسين الوصول إلى رأس المال

تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى دعم للدخول إلى الأسواق الدولية من خلال خيارات سلاسل القيمة العالمية وخيارات التمويل الملائمة

نظرًا لتفاقم التحديات فيما يتعلق بالوصول إلى التمويل بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، طالب المشاركون أسواق رأس المال بذل مزيد من الجهد فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد الفعلي. وتضمنت التوصيات بخصوص تعزيز الحصول على التمويل وتعزيز نمو الشركات ما يلي:

- يتعين تطوير إطار قانوني لتعزيز استخدام التمويل البديل مثل التمويل الجماعي ورأس المال المُخاطر.
- يتعين على مشغلي السوق العمل في ظل مراعاة أكثر للمساءلة بما يتماشى مع متطلبات المصدرين والمستثمرين.
- يمكن للابتكار المالي بصفة خاصة تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من التضامن معاً لجمع التمويل من السوق.
- يمكن لتكنولوجيا الاستفادة والحلول الرقمية تسهيل الحصول على البيانات والإفصاح عنها والحد من القيود الهائلة المفروضة على دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أسواق رأس المال.

استراتيجية تعليم الأقران

استحدثت الإمارات العربية المتحدة إطار قانوني جديد لمنصات التمويل الجماعي القائمة على القروض. وتهدف هذه اللوائح إلى دفع عجلة النمو للشركات الصغيرة والمتوسطة مع حماية جميع الأطراف.

المُضي قُدماً

- ◀ يعد إيجاد التوازن الحقيقي بين المرونة لدى المُصدر وحماية المستثمر عنصراً مهماً للجهات التنظيمية لإطلاق العنان لإمكانيات أسواق رأس المال.

الحاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل الشفافية والإفصاح: الإنجازات والمعوقات

إن تعزيز الشفافية والإفصاح يبعدان كل البعد عن اللوائح

بينما اتخذت اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خطوات مهمة لتحسين سياسات الشفافية والإفصاح، أبرزت المناقشات استمرار التحديات فيما يتعلق بالتنفيذ، وبصفة خاصة في مجالات الملكية النفعية وإفصاحات الغير. وخلصت المناقشات إلى يلي:

- يؤدي تحسين الشفافية وممارسات الإفصاح إلى جذب المستثمرين وتحديدًا عند ضعف الإطار القانوني.
- يتعين على المستثمرين والشركات قيادة الجهود بأنفسهم للمضي قُدماً في تحقيق مزيد من الشفافية والإفصاح الفعال.
- يمكن للتكنولوجيا القيام بدور حاسم فيما يتعلق بدعم هذه الجهود.
- لا تقل جودة المحاسبة والتدقيق للإفصاحات في أهميتها عن الالتزام بالمواعيد.

استراتيجية تعليم الأقران

استحدثت مصر أنظمة الإفصاح على الإنترنت وتتضمن ارتباط الشركة الفعالة بالبورصة مع التركيز على جودة الإفصاحات. وأدت هذه الإجراءات إلى تحسين عدد الإفصاحات بشكل ملحوظ والحد من الانتهاكات.

المُضي قُدماً

◀ أكد المشاركون على أهمية اعتماد نهج ملائم لاحتياجات السوق والاستفادة من تكافؤ الفرص بين الشركات المدرجة وغير المدرجة من أجل رفع مستوى النظام البيئي الكامل للأعمال فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح.

التقدم المحرز والمعوقات إزاء تطبيق مبدأ التكافؤ بين الجنسين في قيادة الشركات

البحث عن التعاون والإجراء الجماعي ضرورة لسد فجوة تكافؤ الفرص بين الجنسين في قيادة الشركات

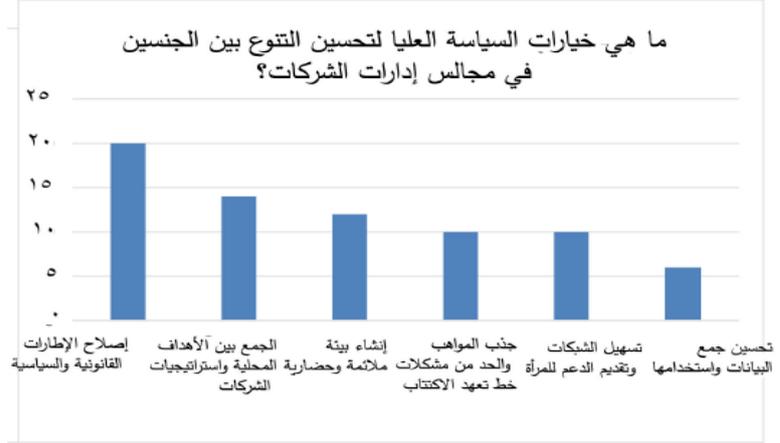
يبقى سد الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بصناعة القرار في الشركات تحديًا عالميًا، على الرغم من وجود دافع قوي لاقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل تبني مبادرات تُمكن وتعزز دور المرأة في أوساط الشركات. وأبرزت المناقشات ما يلي:

- أهمية التزام الشركات بإطار القيادة السياسية والإطارات السياسية فيما يتعلق بوضع الأساس اللازم لها؛ كما أن مشاركة المرأة في إجراء صنع القرار السياسي يُعد أمرًا أساسيًا أيضًا.
- تُظهر خبرات الإمارات العربية المتحدة ميزة في اعتماد النهج التنازلي مما أدى إلى زخم قوي في تصميم سياسات تكافؤ الفرص بين الجنسين.
- من المهم اتحاد جميع الجهات الفاعلة لتحقيق التوازن بين الجنسين فيما يتعلق بقيادة الشركات أي المستثمرون ومدراء الشركات والمنظمات شبه الحكومية.

المجالات الرئيسية المتعلقة بإجراء المستثمر

1. تعزيز مشاركة المرأة في مجالس الإدارات داخل الشركات المستثمر فيها.

2. إجراء الدراسات والقيام بأنشطة زيادة الوعي.
 3. بناء خط تعهد الاككتاب.
 4. التعاون مع الجهات التنظيمية لتحسين ممارسات تنويع إفصاح الشركات.
- شارك أعضاء مجموعة العمل في اقتراعين تم إجراءهما خلال الجلسة الافتراضية:



المُضي قَدَمًا

- ◀ تطوير مجموعة أدوات للجهات التنظيمية مع وضع خارطة طريق بشأن طريقة تحقيق التوازن في قيادة الشركات.
- ◀ تطوير المؤشرات على المستوى الإقليمي لمراعاة السمات المحددة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إجراء تغييرات من أجل تعزيز حوكمة المؤسسات المملوكة للدولة

ثمة حاجة لتعزيز تكافؤ الفرص بين المؤسسات المملوكة للدولة والقطاع الخاص الآن أكثر من ذي قبل

المؤسسات المملوكة للدولة هي السمة الأساسية للمشهد الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أن ضمان عمل المؤسسات المملوكة للدولة بشفافية وكفاءة وبناءً على مبدأ تكافؤ الفرص مع الشركات الخاصة عنصر حاسم لكفاءة السوق والتنمية الاقتصادية والإدارة المالية السليمة. وناقشت الهيئة ما يلي:

- تتضمن التحديات الأساسية التي تؤثر على أداء المؤسسات المملوكة للدولة: الجمود الإداري وانعدام الشفافية وانعدام القابلية للمساءلة بالإضافة إلى التدخل السياسي في صنع قرار الشركات.
- ثمة حاجة لتوضيح الفصل بين أدوار الدولة بصفتها مالك وصانع قرار وجهة تنظيمية للمؤسسات

المملوكة للدولة.

- يتعين تقوية الاستقلال الذاتي وكفاءة أعضاء مجلس الإدارة، من ضمن أشياء أخرى، بتعيين رؤساء مجلس إدارة لا يشغلون في نفس الوقت منصب الرئيس التنفيذي للشركات ذات الصلة.
- يتعين أن يكون هناك وضوح بشأن أهداف السياسة العامة للمؤسسات المملوكة للدولة، بما في ذلك السياسة المتعلقة بدورها في استراتيجيات التنمية المحلية.
- يُطلب من المؤسسات المملوكة للدولة تقديم تقارير سنوية إلزامية تعرض جهود حوكمة الشركات والخطط المستقبلية للائتمثال لمعايير حوكمة الشركات.

المُضي قدماً

- ◀ تطوير المراجعات عبر الدولة والمراجعات الموضوعية فيما يتعلق باختيار القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات المملوكة للدولة.
- ◀ دعم مشاركة المعرفة بين الدول بشأن العوامل الرئيسية للنجاح وتحليل الفشل.
- ◀ اعتماد نهج مستدام طويل الأمد لتمكين المؤسسات المملوكة للدولة من المساهمة في النمو المستدام في المستقبل.

الخطوات القادمة والمسائل الرئيسية المتعلقة بالعمل المستقبلي

حيث أُلقت أزمة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) الضوء على الحاجة إلى مزيد من نماذج العمل الأكثر استدامة، يعتبر تعزيز إطارات التمويل المستدام وإعداد التقارير من بين المجالات الرئيسية للتركيز على التفويض المستقبلي بالإضافة إلى الاستمرار في تعزيز مبدأ تحقيق التوازن بين الجنسين في مجلس الإدارة وجودة الإفصاح وتكافؤ الفرص بين المؤسسات المملوكة للدولة والقطاع الخاص. واتفق المشاركون على أنه يتعين إبراز تلك الموضوعات مثل: التكنولوجيا والأمن المعلوماتي والوسائل المبتكرة لتمويل الشركات، وبصفة خاصة المؤسسات المملوكة للدولة، خلال وضع خارطة الطريق المستقبلية.

كما أكد الاجتماع على أهمية مجموعة عمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوصفها منصة فريدة لصناع القرار في الإدارة العليا لإحراز تقدم في سياسات حوكمة الشركات وتعزيز التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وستكون النتائج التي توصل إليها الاجتماع ذات قيمة كبيرة فيما يتعلق بالاسترشاد بالتوجهات المستقبلية بشأن إجراءات مجموعة العمل خلال السنوات القادمة.

لمعرفة المزيد عن عملنا في حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يرجى الدخول على الرابط التالي:

<https://www.oecd.org/mena/competitiveness/mena-corporate-governance.htm>

مسؤول الاتصال:

فيانا جوردانت

كبير المستشارين القانونيين

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

العلاقات العامة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

Fianna.Jurdant@oecd.org

كارلوس كوندي

رئيس لجنة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

العلاقات العالمية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

Carlos.Conde@oecd.org



السويد
Sverige